



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

إرشاد المهتدين إلى أسماء المجددين

المؤلف

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (الجلال السيوطي)

ملاحظات

ناقص آخره

ارشاد المهتمين الى نصرته المجتهدين للعلامة
 جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن السيوطر
 الشيخ رحمه الله والمعلم
 بسم الله الرحمن الرحيم وعلو الله على سداكم ولا اله الا هو
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد وقع الكلام
 الآن في ثلاثة مسائل متعلقة بتلك جهته احداهما هل
 الاجتهاد موجود الآن او لا والثانية هل المجتهد المطلق
 مرادف للمجتهد المستقرا وبينهما فرق والثالثة
 هل المجتهد له ان يتولى المدارس الموقوفة على الشريعة
 مثلا او لا وكل من المسائل الثلاثة جوابها منقول
 ومنصوص للعلماء به وجميع عليه لا خلاف فيه صاكر
 من عالم وانما فيه نزاع ومكابرة من غير العلماء
 الموثوقين بهم وقد كنت الفت في العام الماضي كتابا
 سميت الروادع من اخذ الى الارض وجهلان
 للاجتهاد في كل عصر فرض وهو كتاب جليل
 حافظ فيه نقايس متعلقة بالاجتهاد واخفون عنها
 منها

منها ما يتعلق بهذه المسائل الثلاثة فنقول اما المسألة الاولى
 فاجوب عنك من وجهين احدهما ان العلمان مجمع
 المذاهب متفقون على ان الاجتهاد فرض في فرض
 الكفايات في كل عصر وواجب على كل زمان
 ان يقوم به بعضهم وان مني قصر فيه العلم عصر بحيث
 خلا العصر عن مجتهد اثنوا كلهم وعصوا باسمهم ومن اشار الى ما ذكرناه في
 الشرح رضي الله عنه ثم صاحبه المزني وصنف اعني المزني كتابا في ذلك
 فساد التقليد ومن يرضى على ما ذكرناه من الفرضية وتأيم اهل العصر باسم
 عند خلو العصر عن مجتهد بخاصة كما هو في اول كتابه احكامي
 والرد باني في اول البحر والفاصي حسين في تعليقه والزبير في كتاب المسكت
 وابن سراقه في كتاب الاعتداد وامام اكرمين في كتاب السير واليهام
 والشهرستاني في الملل والنحل والبغوي في اول التهذيب والغزالي في البسيط
 والوسيط وابن الصلاح في ارب الفتيان والنووي في شرح المهدب وفي شرح
 والزر كشي في كتاب القواعد والبحر وذكر ابن الصلاح ان ظاهر كلام الصحابة
 ان المجتهد المطلق هو الذي يتادى به فرض الفاية واما المجتهد المقيد فلا
 يتادى به الفرض فهو الامة اصحابنا فاضوا بخاصة بحال الاجتهاد في كل عصر
 فرض كتابه وان اهل العصر اذا قصر وافية المعاملة ومن يرضى على ذلك من ائمة
 المالكية القاضي عبد الوهاب في المقدمات وابن العصار في كتابه في اصول الفقه
 ونقله عن مذاهب مالک وجمهور العلماء والعراقي في التنقيح وابن عبد السلام

في شرح مختصر ابن الحاجب وابو محمد منكر في المسائل المشتملة وابن عرفة في كتابه
المبسوط في الفقه وقد سقت عبارات هولا بحرف في كتاب الرد على من اخلد الى
الارض خبير اجمعه من اراد الوقوف عليه الوجه الثاني ان جمهور العلماء نصوا
على انه يستجبل عقلا خلو الزمان عن مجتهد الى ان تاتي اشراط الساعة الكبرى
وانه متى خلا الزمان عن مجتهد تعطلت الشريعة وزال التكليف عن العباد
وسقطت الحجية وصار الامر كمن الفترة ومن نص على ذلك ايضا صرحا
الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني والزهيري وامام الحرمين في الرهان
والغزالي في المنجور ونقل ابن برهان في الوجيز عن طائفة من الاصوليين
ورحمه ابن دقيق العيد وابن عبد السلام من المالكية في شرح المختصر وجزم
القاضي عبد الوهاب في الملخص واشارة الشيخ ابو اسحاق في الملح وهو مذهب
اكتفى به باسمه فقله عنهم ابن الحاجب في مختصره وابن الساعاتي في كنفية
في البديع وابن السبكي في مجمع الجوامع وقال ابن عرفة المالكي في كتابه
الفقه قد قال الفخر الرازي وتبعه السراج في تحصيله والتاج في حاصله
ما نصه ولو بقي من المجتهدين والعباد بالله واحد كان قوله حجة
قالوا ستعدتتم تد على بقا الكمال جهاد في عصرهم قال والفخر في سنين
هذا الكلام ابن عرفة وقد وجدت ما هو ابلغ من ذلك فذكر التبريزي في شرح
المحمود ما نصه لا يعتبر في الجمع بين عدد التواتر فلو اتتوا والعباد
بالله الى ثلاثة كان اجماعهم حجة ولو لم يتفق منهم الا واحد كان قوله حجة
لانه كل الامة وان كان يبنوا عنه لغة الاجماع وقال الزركشي في البحر قال
لاستاذ ابو اسحق يجوز ان لا يبقى في الدهر الا مجتهد واحد ولو اتفق
ذلك فتولده جمع كالا جماع ويجوز ان يقال للواحد امة كما قاله في كتابه ان ابراهيم
كان

كان امة قانتا ونقله الصغرى المندي من الاكثرين ويزم ابن سريج
في كتاب الودائع فقال وحقيقة الاجماع هو القول باجماع واذا اختلف
القول باجماع واحد فهو اجماع وقال اليكيا السراسي اختلف هل يتصور
قوله المجتهد من بحيث لا يبقى في العصر الا مجتد واحد والصحيح تصوره
واما المسئلة الثانية وهي هل المجتهد المطلق مرادف للمجتهد المستقل
او بينهما فرق وايجاب التمام مرادفين بل بينهما فرق وقد نص على ذلك
في الصلاح في ادب الفتى والنووي في شرح المذهب وذكر هو وعينه
ان من دهر طويل فقد المجتهد المستقل ولم يبق الا المجتهدون
المنسوبة برون الى المذاهب وقروا ان المجتهدين اصناف مجتهد
مستقل ومجتهد مطلق منسب الى امام من الائمة الاربع
ومجتهد مقيد وان الصنف الاول فقد من القرن الرابع ولم يبق الا
الصنفان الاخران المطلق والمنسب والمقيد ومن نص على
ذلك من الصحاح ايضا ابن برهان في الوجيز ومن المالكية ابن المنير
وقد سقت عبارات غيرهم في كتاب الرد على من اخلد
الى الارض فليدظر منه واما المسئلة الثالثة وهي هل للمجتهد
بلي وظايف الشريعة فاجاب بلى ان المجتهد المطلق
المفتسب والمجتهد المطلق كلاهما يستحقان ولا يفتسب
شرا بلا خلاف بين المسلمين كاه لعزين الصنفين
من جملة الشريعة المنسوبة الى الامام السلف

لم يخرجوا بالاجتهاد عن الانتساب اليه ولما ائتمروا على تصانيفهم وقتا ولام
ونسبت الي مذهب الشافعي وهاذا الوايلون قد اربس الشافعية قد لما وحديثا
كاسنيينه واما المجتهد المستقل غير المنتسب فذاك هو الذي لا يولاه اذ اكان
الوقف ليس ما خلفه من بيت المال ولهذا امتنع السبكي من دعوى الاجتهاد
المستقل مع كونه امرا للاستقلال واقتصر على دعوى الاجتهاد المطلق
المنتسب ولا اعرف احد من اصحابنا ادعى الاجتهاد المستقل سوى ابن
جرير خاصة واما بقية الاصحاب الذين ادعوا الاجتهاد فاقصروا على دعوى
الاجتهاد المطلق المنتسب ولما اعدوا في الاصحاب وذكروا تراجمهم في
طبقات النزهة الشافعية وحذف منها ابن جرير فلم يتزوج فيها نظر من ترجمه
العلماء في طبقات الشافعية فمن ادعى الاجتهاد فهو مطلق منتسب لا مستقل
وهو مستحق لوقف الشافعية وقد في النووي في الروضة كالمرافرج
في الشرح المنتسبون الي مذهب الشافعي ولي حنفية وما لك ثلاثة اصناف
احدها العوام الثاني الباعون رتبة الاجتهاد وقد ذكرنا ان المجتهد
لا يقلد مجتهدا او ائتمسب هو لا للشافعي لانهم جبروا على طريقتهم ولا اجتهاد
واستعمال الادللة وترتيب بعضها على بعض ووافق اجتهادهم اجتهاد
واذا خالف احيا عالم يباليوا بالمطابقة والمضغ الثالث المتوسطون
وهم الذين لا يبلغون رتبة الاجتهاد في احد الشرائع لكنهم وفقوا على
اصول الامام في الابواب وتكلموا في قضايا لم يجدونها منصوصا
له عليهم انصر عليه كذا كلام الرازي والنووي في الروضة فانظر كيف
قسما اتباع الائمة الى ثلاثة اصناف ويجعلون جملتهم

بلغ رتبة الاجتهاد ولم يخرجوا بيلوغه الاجتهاد عن انتسابه الي
مذاهب الشافعي وقد ضمن على ذلك ايضا امام الحرمين في كتابه الذي
الفه في ترجيح مذهب الشافعي ما نصه فان قيل فان شرح والمزني
والعبد كالتفكير الشافعي وغير هؤلاء كان لهم منصب الاجتهاد فاجاب
ان هؤلاء اكثر تصرفاتهم في مذهب الشافعي والذب عن طريقتهم وبقية
وشتموا عن سابق الجدة في تصويبه وتقريره وتقرروا فيه استنباطا
وتحريجا وقلت اختياراتهم اخرجهم عن مذهبهم وكانوا معتقدين بانهم
من متبعي ان نفي ومقتضي اناج ومقتضي انوار هذا الكلام امام الحرمين
وضمن على مثل ذلك ايضا ابن الصلاح في كتابه في ترجمة محمد بن نصر ما نصه
ربما تدفع فتدفع بكثرة اختياراته لمذهب ان نفي الى الانكار على اجماع
العالمين له في اصحابنا وليس الامر كذلك لانه من هذا المنزلة ابن خزيمة والطنطاوي
والبيهقي وغيرهم ولقد كثرت اختياراتهم المخالفة لمذهب ان في شهر ترجمهم
العد عن ان يكونوا في قبيل اصحاب ان نفي معدودين وبوصف الاعتزاز اليه
هذا الكلام ابن الصلاح ان نصوص مطبقة على ان المجتهد من اتباع الائمة
غير خارجين عن الانتساب اليهم والعداد في جماعة اصحابهم والاعتزاز
اليهم يقال لهم ان نفي والمالكية والحنفية يظهرون في الوقف على هذه
الطوائف وقد استقرت امرا لمدارس منذ بنيت فلم تجد توارها في
قديم الزمان الا المجتهدون فكيف يحرمها المجتهدون في اخر الزمان
ويجزم عليهم المعلنين بيان ما قلناه ان اول من بنى المدارس للشافعية

فما نضر عليه جماعة نظام الملك واول مدرسته بناها النظامية التي بعقد ادبائها
في سنة سبع وخمسين واربعمائة ووقفها على ابن فقيه واول من ولي تدرسيها بتقويم
الواقف ابو نصر بن الصباح صاحب الشامل وهو موصوف بالاقتناء المطلق
كما ذكره ابن السكيت في ترجمته في الطبقات ثم تدرسي نظام الملك ايضا مدرسته
بتيسار بور تسمى النظامية وشرطها للثا فقيه ايضا واول من ولها بتقويم
امام اكرمين وهو موصوف بالاقتناء المطلق وصفه به جماعة حتى قال ابن
السكيت في ترجمته في الطبقات الكبير امام اكرم لا يتقيد بالاشعر بل ولا
بان فقه وانما يتكلم على حسب ما ادب اليه نظره واجتهاده وقال الحافظ
سراج الدين القفري في ترجمته في وصف امام اكرم مير هو المحققين المحدثين
وقال غيره في ترجمته بلغ الاجتهاد ودارت مصنفاته في البلاد وقال ابن المنير
في تفسيره امام اكرم من له علوهمة مشاوفة المجتهدين وهاتان المدرستان
اول المدرستين التي وقفت على ابن فقيه واول من وليها من هو
موصوف بالاقتناء ومن ولي تدرسيه ابن فقيه من المجتهدين حجة الامام
الغزالي فقد ادعى هو الاجتهاد في كتابه المنقذ من الضلال وشارفه الى انه
العالم المبعوث على راس المائة الخامسة فيجد له في الامم امر دينها كما
وعده احمد بن حنبل الشافعي وقد ذكر ابن السكيت في الطبقات انه ولي
تدرسي النظامية التي ببغداد والتي بتيسار بور ففكر المدرستين معا
ومنهم سلطان العلماء الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقد ادعى هو الى دعوى الاجتهاد
في قواعد الكبري ووصفه بالاقتناء المطلق ابن الرفعة وابن دقيق العيد
وان السكيت في فتاويه وولده في الطبقات والذهبي في العبد وابن كثير

في تاريخه واولاد رعي وقال الفر كشي في شرح المنهاج لم يختلف اتقان
انه بلغ رتبة الاجتهاد وكان من الورع والزهد بالجل الاعلا ومع ذلك
تعد وروع مدارس شرطها للثا فقيه منها بدمشق تدرسي الغزالي
وعزها وخطابته والامامة بالجامع الامور في ابروشاه وكان اخيه
الثامن بوزنكف ومنها لمصر تدرسي الصاحبة وخرجها ومنهم قاضي
المقصاة تقي الدين بن دقيق العيد فقد ادعى هو الاجتهاد في عدة مواضع
من كتبه وتعد الصلاح الصفدي في ترجمته من تاريخ عمه انه قالها وافق
اجتهاد ابي اجتهاد ابن فخر الرازي مسيلتين ومن وصفه بالاقتناء
المطلق ابن الرفعة وابو حيان مع ما كان بينه وبينه من الوقفة
النظامية وابن رشيد في رحلته والسكيت في لسان الدين
ابن الخطيب في تاريخ غزاه والنسفي في خط المصنف في ترجمته
السعد والكمال الاد فوري في الطالع السعيد والامام ركن الدين
ابن الفريسي المالكي في ضمن قصيدة مدحه بها قال في فيها
الحي صد والائمة باتفاق وقد وقع كل جسر المعج
ومن بالاقتناء في افنديا وقار الفضل بالقدم العلم صبا للعلم صبا في تصباه
قاعة ائمة الصب الصبر في تقن والشباب له لباس ادلة تالك والشافعي
وقد وصفه بالاقتناء المطلق جماعة اخرهم فالح القضاة حافظ العصور
شهاب الدين بن حجر في خطبة كتابه تعليق التعليق وقد وروع
مدارس للشافعية منها المدرسة المجاورة لاصريخ الامام ابن فخر في كرم
والفاضلية وغيرها ذلك ومنهم الامام كمال الدين بن الزمكاني ووصفه بالاقتناء

الذهبي في سجنه والسبكي والاسنوس في الطبقات وقد في عدة مدارس
لكل فعية به مسوق منها التامة والخاصة والراجية ومنها التي تولى الدين
السبكي والشيخ ابراهيم بن البلقيني لم يختلفا في ايها بلغا رتبة
الاجتهاد وقد وليا من مدارس الفعية ما هو معروف وغير من سمينا
ممن بطور ذكرهم وفي من سمينا كفاية عن من شركنا وقد ذكر ابن قيم الجوزية
في كتابه ذم التقليد ما نصه وقد انتم بعض المقلدين على شيخ الاسلام في
تدريسه بدرسته ابن احنبل وهي وقف على اجتهاد المجهدين ليس
منهم فقاموا اتسار ما اتساروا منها على غير فتن يذهب احمد بن حنبل
تقليد يركه قال ومن احوال ان يكون صورا المتأخرين على مذاهب
الائمة دون اصحابهم الذين لم يكونوا يولد ونهم فاتبع الناس بما لك
ابن وهب وطبقته ممن يحكم الحجة ويتقاد للديان كان وكذلك
ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة من المقلدين له مع كثرة مخالفتها له
ولذلك البخاري ومسلم وابوداود والاشعري وهذه الطنفة اصحاب
احمد اتبع له من المقلدين المحض المنتسبين اليه وعلى هذا لو وقف
على اتباع الائمة اصحاب الحجة والعلم احق به من المقلدين في نفس الامر
هذا الكلام بحروفه ونحوه في الكتاب بثلاث نكت
النكتة الاولى في النقش والى ما رايت اعجب من طرق الجمع اهل
زماننا على انه ليس في الزمان مجتهد في تحقيق له يا عجيب احوال كلامنا

يناقض

يناقض بعضه بعضا لانه اذا لم يكن في الزمان مجتهد فكيف يتعد الاجماع
لان الاجماع انما هو اتفاق المجتهدين فاذا فقد المجتهدون فقد الاجماع لان
المجتهد هو الذي يعين قوله في الاجماع واخلاف النكتة الثانية ان
متمم ومثل كثر من اهل العصر من انهم في حث من حث في طهارة المني فقال
ان عمر ما رايت اعجب من هذا الا في سماع في طهارة اصله وهو سماع في نجاسة
اصله وكذلك انا سميت في رفع الائمة عنهم باسرها ورفع عنهم اخرج
بقيا من عندهم هذا الواجب وهم في بيان فريضة يمنع الاجتهاد من اصله فهو سماع
في ائمة واتسار الناس معه ونزوق يسلمه ويسعى في عدم استحقاقه وما هذا اجراء
منه فان لم يكن استحقاق زيادة على الناس لما تمت فيه ما فسد وان فيه
فلما اقل من ان يكون كواحد منهم وهذا زيادة الاجتهاد اورثتني نقضا عما كنت عليه
من المعرفة بالذهب قبل بلوغ النكتة الثالثة ذكر ابن المنير في كتابه
المقتني ما نصه اذا قيل في عبادة يتحقق صاحبها انه الفرد بها ذلك في وقت دون
العالم باسرة قلنا الطائفة بالكعبة وحده والقيام بالامامة العظم فيتعذر فيها
الاغراض فلما وقد من الله على انوار ادي بفر من الاجتهاد
في هذا الوقت وحده على الاغراض فليس احد والمنته وصل اليه على سبيلها وكانا
محمد وعلي له وصيه وسلم كل هذا التاليف بخط الفقيه عبد الوهاب بن عبد الرحمن الصديقي
ان في لطف الله به ورضي عنه وعن والده وعز المسكين ليز ليز
في ثلث عشر من جماد الثاني سنة اثنى واربعين والف ختمها الله تعالى بالخير والفضل